كلمة دولة قطر

الاجتماع التحضيري لقمة الأمم المتحدة

للنظم الغذائية

26 يوليو 2021 – روما - ايطاليا

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

سعادة السيدة/ أغنيس كاليباتا (Agnes Kalibata)

المبعوثة الخاصة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

سعادة المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

السيدات والسادة الكرام ورؤوسا الوفود،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البدايةً أن أتوجه بالشكر لسعادة/ الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنظيم قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، والتي تهتم بعدد من المواضيع الملحة والمهمة، ونحن على قناعة و اتفاق تام مع المبادرة، و إننا إن لم نتعامل مع قضايا الغذاء، لن يكون في موسوعنا التعامل مع قضايا التغيرات المناخية و آثاره ومعالجتها، أو أي من قضايا التنمية المستدامة التي صادقنا عليها.

ويسرني أن أشارككم في هذا اليوم، المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها لتعزيز النظام الغذائي في دولة قطر لمواجهة انعدام الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي والعالمي، وبما يلبي تطلعاتنا وطموحاتنا المستقبلية.

وتماشيًا مع رؤية قطر للعام 2030، فإن طموحنا هو بناء نظام غذائي عالي الأداء من شأنه المحافظة على مجتمعنا بصورة مستدامة، كما تطمح دولة قطر لتعزيز وتحسين الاقتصاد ليصبح متنوعًا وتنافسيًا ويعمل على تحسين مستويات المعيشة، مع تحقيق التو افق والانسجام بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

السيدات والسادة،

في دولة قطر، يعتبر نظامنا الغذائي ناجحًا، ويعزى ذلك لتضافر الجهود والتعاون بين عدد من القطاعات ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. حيث تقوم لجنة وطنية تجمع في عضويتها جميع المعنيين من القطاعين الحكومي والخاص بتنسيق تنفيذ الاستر اتيجية الوطنية للأمن الغذائي. هذا وقد شكل المستهلكون والتجار ومصنعو الأغذية ومنتجيها والباحثون والطلاب وصناع السياسات أساسًا متينًا لتطوير وتنفيذ المبادرات الوطنية للأمن الغذائي.

هذا وتهدف استر اتيجية الأمن الغذائي في قطر إلى بناء نظام غذائي عالي الأداء بأكثر الطرق استدامة. وتقوم بتنفيذ وتنسيق المبادرات عبر الركائز الاستر اتيجية الخمس التالية: التجارة الدولية - الإنتاج المحلي - الاحتياطيات الاستر اتيجية - الأسواق المحلية، وأخيراً وليس آخراً، البحث والتطوير والابتكار.

وعلى الرغم من كثرة التحديات التي تواجهها دولة قطر والناتجة من قسوة الظروف المناخية، وندرة مواردها الطبيعية، فقد عملت من خلال تنفيذ المبادرات المختلفة عبر ركائز الاستر اتيجية الوطنية للأمن الغذائي على تحقيق نسبة 100 ٪ من الإمداد بالمواد الغذائية الأساسية، بما يضمن تو افرها وجودتها والقدرة على تحمل تكاليفها على أساس يومي، وفي كل الأوقات بما في ذلك أوقات الأزمات والطوارئ.

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالتجارة الدولية كواحدة من ركائز الإستراتيجية، فقد كان هدف الدولة هو تقليل الاعتماد على طرق تجارية محدودة، وذلك من خلال الاستكشاف المستمر لطرق تجارية ومصادر بديلة للسلع والمواد الأساسية التي كانت تأتي من مصدر وحيد وعبر طريق تجاري واحد.

أما في محور الانتاج المحلي، فقد عملت دولة قطر على زيادة طاقة الانتاج المحلي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي مع ضمان حماية وتحسين الموارد الطبيعية الوطنية، كالمياه الجوفية، والمخزون السمكي، والاراضي الزراعة، وذلك للأجيال الحالية والقادمة من خلال:

أولاً: زيادة الانتاج المحلي فقط من السلع الأساسية سريعة التلف. حيث قمنا في السنوات الأخيرة بزيادة مستويات انتاجنا من الخضروات الطازجة والألبان ومنتجات الدواجن والأسماك بصورة واضحة. حيث وصلنا لنسبة 100% من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع، مقارنة بنسبة كانت لا تتجاوز 20% منذ وقت ليس ببعيد.

ثانياً: تنفيذ مشاريع الاستزراع السمكي المستدامة والذي سيخفف من الضغط على المخزون السمكي المحلي وسيساعد على تحسين مستويات الصيد وادارة المخزون السمكي لدولة قطر بصورة مستدامة.

ثالثاً: الحد من استنزاف المياه الجوفية من خلال التحول الكلي لإنتاج الأعلاف الخضراء بواسطة مياه الصرف الصحي المعالجة.

السيدات والسادة،

بالنسبة للمخزون الإستراتيجي فقد قامت الدولة بتوفير احتياطات طويلة الأجل من الأرز والقمح والسكر وزيوت الطعام. كما تم تحفيز القطاع الخاص لتوفير مخزون احتياطي تجاري لمجموعة واسعة من السلع الأساسية الأخرى.
أما فيما يتعلق بالأسواق المحلية كواحدة من ركائز الاستراتيجية فقد هدفنا إلى تحسين الأسعار وتعزيز كفاءة الموارد وضمان جودة وسلامة الغذاء في الأسواق المحلية. حيث تم تنفيذ برنامج دعم المزارعين لتحسين وتعزيز جدوى الانتاج المحلي. ونحن أيضاً في مرحلة اعداد وتنفيذ سياسات تقليل الهدر والفاقد من الغذاء. وتتماشى جهودنا في تقليل هدر الغذاء مع واحد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي يرمي لتقليل هدر الغذاء بنسبة 50% بحلول العام 2030.

دائماً ما تكون جودة وسلامة الغذاء على رأس جدول أعمالنا. حيث ستكون هناك في القريب العاجل هيئة لسلامة الغذاء، تقوم على اتباع مناهج حديثة تعتمد على تقييم المخاطر، من حيث التفتيش والمراقبة وحماية معايير الغذاء من المزرعة إلى المائدة.

وفي مجال البحث والتطوير والابتكار، يقوم صندوق قطر الوطني للبحوث بالتركيز الكامل على تطوير البحث والابتكار في مجال الأمن الغذائي بهدف تطوير حلول مستدامة تعود بالفائدة على قطر والعالم.

أخيراً وليس آخراً، فقد تم الانتهاء من إنشاء منصة وطنية لتحليلات الأمن الغذائي تمكنت من جمع ودمج جميع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي تحت لوحة معلومات رقمية واحدة متاحة لصناع القرار في قطر، مما يساعد في صياغة السياسات والتدخلات القائمة على البيانات والمبنية على الحقائق.

السيدات والسادة،

لقد عززت هذه الركائز الإستراتيجية منظومة الأمن الغذائي في دولة قطر، وحسنت مرونة النظام الغذائي بصورة شاملة. وبالرغم من الطموحات الضخمة التي حققتها استراتيجية الأمن الغذائي الحالية، فإننا نضع في الاعتبار بعض المبادرات الاضافية التي سيتم تضمينها لتحديث استراتيجيتنا المستقبلية، حيث سنقوم بمراقبة مخاطر النظم الغذائية العالمية والاقليمية والمحلية بصورة مستمرة لتوقع الأزمات قبل وقوعها. وتنفيذ التمارين اللازمة وبصورة منتظمة لاختبار مدى الاستعداد لحالات الطوارئ وتطوير هذه الاستعدادات. والبدء في استعمال موارد الطاقة المتجددة في انتاج الغذاء والتخلي بصورة تدريجية عن استخدام الموارد غير المتجددة، والسعي إلى تنفيذ تدابير شاملة لضمان المحافظة على أنظمتنا البيئية الوطنية واستخدامها بصورة مستدامة.

وفي الختام، نؤكد لمؤتمركم الكريم أننا نسعى الى أن نكون:

- أكثر يقظةً و انتباهاً لتوقع ومواجهة الصدمات في الامدادات الغذائية.
- أكثر مرونة في التكيف مع اضطرابات الإمدادات الغذائية.
- أكثر مرونة في تبني التغيير متى ما تطلب ذلك نظامنا الغذائي.

وفي الختام فان دولة قطر تؤكد على أهمية تكاتف المجتمع الدولي حول تحصين منظومة الأمن الغذائي من خلال تطوير وتنفيذ الأطر التنظيمية والتي تمنع من حرمان أي بلد من الإمداد الغذائية في أوقات النزاعات.
ونحن على قناعة بأنه يمكننا بل يجب علينا حماية بعضنا البعض ضد انتهاك حق بسيط من حقوق الإنسان وهو: الحصول على الغذاء في جميع الظروف.

شكراً لكم ونتمنى لمؤتمركم كل التوفيق والنجاح.